

## واقع الاداء الاداري للاتحادات الرياضية العراقية في ظل قانون (24) من وجهة نظر أعضاء الهيئات الادارية

أ.م.د حيدر حسن الاسدي

ثائر أحمد هاشم

تاريخ التقديم: 2023/5/29

تاريخ القبول: 2023/6/16

تاريخ النشر: 2023/10/1



this work is licensed under a creative commons attribution 4.0 international license

### المستخلص

هدف البحث إلى التعرف واقع الاداء الاداري للاتحادات الرياضية العراقية في ظل قانون (24) من وجهة نظر أعضاء الهيئات الادارية، واعتمد المنهج الوصفي بأسلوب دراسة الحالة على عينة اختيرت عشوائياً وبلغت (180) فرد من اعضاء الهيئات الادارية للموسم الرياضي (2022-2023) بنسبة (45.662%) من مجتمعهم الاصل، وبعد تحديد اداة القياس وتطبيقها والانتها من المسح تمت معالجة النتائج بنظام (SPSS) لتكون الاستخلاصات والتطبيقات بأن الاداء الاداري للاتحادات العراقية كان إيجابياً في ظل قانون (24) من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية، وتصدر التنظيم الإداري والمالي من الاداء الاداري في ظل هذا القانون من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية للاتحادات الرياضية العراقية، ويمنحهم صلاحيات لأعضاء الهيئة الادارية في وضع تخطيط ورؤية مستقبلية تتميز بالشمولية، ويحتاج هذا القانون إلى توجيهات أو تخويل لجهة محددة لوضع تعليمات تنفيذية تساعد على تسهيلات تمكين أعضاء الهيئة الادارية في تحقيق الاهداف العامة للاتحاد من خلال توسيع حدود الصلاحيات، ويلزم القانون (24) أعضاء الهيئة الادارية في تطبيق النصوص المعمول بها في الاتحاد ويحتاج هذا القانون إلى الفهم بطبيعة أرتباطه بالقوانين الأخرى والحد من الازدواجية في تطبيق القوانين السابقة مع هذا القانون من لدن بعض الاتحادات، ويؤكد القانون (24) على مشاركة أعضاء الهيئة الإدارية بتنفيذ الخطة السنوية، ويحتاج هذا القانون إلى دعم روح المبادرة والابداع لدى العاملين في الاتحاد جميعهم، وتتضمن مواد القانون (24) الحد من التفرد باتخاذ قرارات الاتحاد، ويحتاج هذا القانون إلى الحد من التأثير في سير تنفيذ القرارات بعد اتخاذها في الاتحاد، ولا بد من العمل على إعداد مسودة تعديلات للفقرة (رابعاً) من المادة (13) من قانون (24) لتوسيع حدود الصلاحيات التي تمكن أعضاء الهيئة الادارية للاتحادات الرياضية العراقية من تحقيق الاهداف، وبمتابعة تفعيل تطبيق نص المادة (33) من القانون (24) ومعالجة حالات ظاهرة الجمع بين عضويتين واحالتها إلى محكمة العدل الإداري الرياضي للنظر فيها، وتعديلات للفقرة (أولاً) من المادة (14) التي لم توضح النقطة (ج) منها في القانون (24) آليات أيداع وصرف التبرعات والهبات والهدايا والقروض وفقاً للقانون للسيطرة على حركة الموارد المالية، وتعديلات للفقرة (28) من القانون (24) لتوسيع الدعم لأمتيازات بقية الأعضاء والعاملين في الاتحاد وعدم اقتصارها على الرؤساء فقط، والعمل على إعداد مسودة تعديلات للفقرة (ثانياً) من المادة (26) من القانون (24) لتتضمن محاسبة الرئيس وعدم اقتصارها على محاسبة الأعضاء فقط.

**الكلمات المفتاحية:** الاداء الاداري، قانون (24)، اتحادات الرياضية العراقية، أعضاء الهيئات الادارية

**The reality of the administrative performance of the Iraqi sports federations under Law (24) from the point of view of members of administrative bodies**

By

**Thaer Ahmed Hashem Assoc. Prof. Haider Hassan Al-Asadi/**

**Abstract**

This study aims to identify the reality of the administrative performance of the Iraqi sports federations under Law (24) from the point of view of members of the administrative bodies, and the descriptive approach was adopted in the case study method on a randomly selected sample of (180) members of the administrative bodies of the sports season (2022-2023) by (45.662%) of their original community, and after determining the measurement tool and applying it and completing the survey, the results were processed with the (SPSS) system to be conclusions and applications that the administrative performance of the Iraqi federations was positive under Law (24) from the point of view Members of the administrative body, and the administrative and financial organization of the administrative performance under this law is issued from the point of view of the members of the administrative body This law needs guidance or authorization to a specific party to develop executive instructions that help facilitate the empowerment of members of the administrative body in achieving the general goals of the Federation by expanding the limits of powers, and the law obliges (24) members of the administrative body in the application of the texts in force in the Federation and this law needs to understand the nature of its association with other laws and reduce duplication in the application of previous laws with this The law is from some unions, and Law (24) emphasizes the participation of members of the administrative body in the implementation of the annual plan, and this law needs to support the spirit of initiative and creativity among all employees of the Union, and the articles of Law (24) include Reducing the exclusivity of making decisions of the Federation, and this law needs to reduce the impact on the course of implementing decisions after they are taken in the Federation, and it is necessary to work on preparing draft amendments to paragraph (fourth) of Article (13) of Law (24) to expand the limits of powers that enable members of the administrative body of the Iraqi sports federations to achieve the goals, and to follow up the activation of the application of the text of Article (33) of Law (24) and address cases of the phenomenon of combining two memberships and refer them to the Court of Sports Administrative Justice for consideration, and amendments Paragraph (first) of Article (14), of which point (c) is not clarified in Law (24) Mechanisms for depositing and disbursing donations, gifts, gifts and loans in accordance with the law to control the movement of financial resources, and amendments to paragraph (28) of Law (24) to expand support for the privileges of the rest of the members and employees of the Union and not limited to the presidents only, and work to prepare draft amendments to paragraph (second) of Article (26) of Law (24) to include the accountability of the president and not limited to the accountability of members only.

**Keywords:** Administrative performance, law (24), Iraqi sports federations, members of administrative bodies

أن "أي نشاط إنساني هادف لا بد له من إدارة تقود نشاطه وتوجهه الوجهة الصحيحة، ويُعد العنصر الأنساني المحدد الرئيس للعمل الإداري ويتضح هذا من النظرة الحديثة للإدارة والتي تركز على أنها عملية إنسانية متكاملة تتعلق بالتخطيط والتنظيم واتخاذ القرار والاتصال والعلاقات الأنسانية والرقابة على مجهودات الأفراد في تشكيل اداري معين للوصول الى مجموعة من الأهداف المرغوبة بكفاءة وفاعلية". (رمضان وخديجة، 2016)

إذ يتطلب مواكبة متغيرات العصر الحديث معالجة المشكلات التي تواجه الرياضة وايجاد الحلول التي تعالج تلك المشكلات والسيطرة عليها، والذي توجه بشكل كبير الى الجانب التنموي في مجال الرياضة بشكل عام واهميته في رسم خارطة الاتحادات الرياضية التي تعد الاعمدة الاساسية ومرتكزات الرياضية، والانطلاق الحقيقي للشروع والمواكبة للتطور العلمي، الذي احدث تغيرات هائلة في المجال الرياضي، وبأحسن درجة ممكنة من الكفاية وبشكل مدروس واستعمال الاساليب التخطيط السليم والقانوني بطريقة علمية، وخاصة اذا كان هذا الخطط ضمن اداء اداري سليم قابل للتنفيذ ويكون مدروس حيث يكون الهدف سهل المنال حين يكون التخطيط الاداري سليم وقابل للتنفيذ ومما لا شك فيه ان الادارة الرياضية هي صنع القرار، كونها نشاطاً مضمون وله مكونات رئيسية يقوم بها افراد قادرين على استعمال ما هو متاح من موارد، ولتوجيه العاملين باتجاه اهداف محددة في تنمية متطلبات العمل الاداري على وفق الاسس العلمية المدروسة.

كما أنه "تستمد هذه القوة شرعيتها من موقع الفرد في التشكيل الإداري الذي يمنحه صلاحية إصدار الأوامر للمرؤوسين لتنفيذ الأعمال الموكلة إليهم ويستجيب الأفراد لهذا النوع من القوة ليس بسبب خوفهم من العقوبة أو طمعاً بالمكافأة وإنما لأعتقادهم أن هذا الفرد يمتلك الصلاحية الكاملة لإصدار هذه الأوامر، وتقبل هذه القوة من قبل المرؤوسين على أنها جزء من حياة التشكيل الإداري ولذلك فهم يتوافقون معها". (أكرم، 2007)

من خلال حدود خبرة الباحثان في البحث الاكاديمي في مجال ادارة الرياضة واحدهما موظف في وزارة الشباب دائرة التربية البدنية والرياضة واحد العناصر المشاركة في الانتخابات للاتحادات الرياضية والاندية ولفترة من 2004 ولغاية بدء البحث ومازال يدير الانتخابات مع الاتحادات الاولمبية والغير الاولمبية فضلاً عن الاطلاع على قوانين الاتحادات الدولية ومصادرها لاحظ الباحثان قلة تناغم الاداء الاداري للاتحادات الرياضية مع مفردات القانون ما يؤدي الى اخطاء في عمل الاتحادات ضمن القانون ومن خلال ذلك وجد الباحثان هناك مشكلة في تنفيذ بنود القانون وكان هناك بعض الخروقات التي ادت الى كثير من الدعاوى في المحاكم العراقية مما يتطلب دراسة واقع الاداري في ظل هذا القانون.

**ليهدف بذلك البحث:** التعرف واقع الاداء الاداري للاتحادات الرياضية العراقية في ظل قانون (24) من وجهة نظر أعضاء الهيئات الادارية

**منهج البحث:** أعتمد أسلوب دراسة الحالة من المنهج الوصفي إذ أنه "يعد منهج دراسة الحالة منهجاً متميزاً يقوم على أساس دراسة الوحدات الإجتماعية بصفاتها الكلية ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها أي أن منهج دراسة الحالة نوعاً من البحث المتعمق في فردية وحدة إجتماعية كأن تكون فرداً أو أسرة أو نظاماً أو مؤسسة إجتماعية أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً بهدف جمع البيانات والمعلومات المستفيدة عن الوضع القائم فيها ومن ثم تحليل نتائجها". (ميرفت، وفاطمة، 2002)

مجتمع البحث وعينته: يشمل أعضاء الهيئة الإدارية للاتحادات العراقية الأولمبية وغير الأولمبية المستمرين بأعمالهم الإدارية الرياضية للموسم الرياضي (2022-2023) البالغ عددهم الكلي (398)، أختير منهم للعيننة الإستطلاعية (8) أفراد يمثلون ما نسبته (2.01%) من مجتمعهم الأصل، ولعيننة التطبيق أختير (180) فرد يمثلون ما نسبته (45.662%) من المجتمع الأصل.

**أدوات القياس والإجراءات:** تبنى الباحثان مقياس تائر أحمد هاشم (تائر، 2023) انعكاسات قانون (24) على الاداء الاداري للاتحادات العراقية، الذي يضم مجالات ستة موزع عليها (36) فقرة، بدرجة كلية تتراوح (36-180)، وبوسطٍ فرضي (108) كما موضح في ملحق (1) وهذا المقياس خاص بالعيننة المستهدفة للقياس نفسها واجريت له معاملات إحصائية عدة، ولم يمض على بناءه مدة طويلة، عمد الباحثان إلى مسح آراء وميول واتجاهات أعضاء الهيئة الإدارية، وهم الممثلين لعيننة التطبيق المحددة مسبقاً بـ(180) فرد، بإجراء الدراسة المسحية الرئيسة عليهم باستمارات ورقية لأداة القياس وبقياس مباشر لهم وبطريقة جمعية وفردية، إذ أستمّر هذا المسح في مقرات الاتحادات في العاصمة بغداد للمدة الزمنية الممتدة من يوم الخميس الموافق (2023/4/4) ولغاية يوم الاربعاء الموافق (2023/4/19)، وبعد إنتهاء كل فرد مجيب من إجابته؛ تم سحب أستمارات المقياس الورقي منه وتم تبويب البيانات في أستمارات خاصة تمهيداً لمعالجتها إحصائياً، إذ تتحقق الباحثان من معالجة نتائجهما بإستعمال نظام الحقيبة الإحصائية الاجتماعية (SPSS) الإصدار (V26) لمعالجة البيانات لكل من قيم النسبة المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومتوسط الفرق بين الوسطين الحسابي والفرضي، واختبار (t-test) لعيننة واحدة.

### النتائج ومناقشتها:

جدول (1) يبين المعالم الإحصائية لمقياس انعكاسات قانون (24) على الاداء الاداري للاتحادات العراقية بالمقارنة مع وسطه الفرضي

وحدة القياس (الدرجة)	عدد عيننة التطبيق	عدد الفقرات	الدرجة الكلية	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق بين الوسطين	(t)	(Sig)	الدلالة
(الدرجة)	180	36	180	108	132.1	13.332	24.1	24.253	0.000	دال

درجة الحرية (ن - 1) = 179 مستوى الدلالة (0.05) الفرق دال إذ كانت (Sig) > (0.05)

أن القيمة المستخرجة لهذا المقياس بدرجة الكلية لا يمكن تقديم إعزاء منطقي لتفسيرها ما لم يتم معالجة نتائج عيننة التطبيق في كل مجال من مجالات المقياس، لذا عمد الباحثان إلى هذه المعالجات الإحصائية للمقارنة بين الوسط الحسابي والوسط الفرضي لكل مجال، وكما يبينه الجدول (2).

مجال القياس	الدرجة الكلية للمجال	الوسط الحسابي	الوسط الفرضي	الانحراف المعياري	الفرق متوسط	(t)	(Sig)	الدلالة	الترتيب
التخطيط والرؤية المستقبلية	30	21.49	18	2.725	3.494	17.206	0.000	دال	الرابع
النظم والقوانين	30	21.06	18	4.253	3.061	9.656	0.000	دال	الخامس

الأول	دال	0.000	47.893	7.794	2.183	25.79	18	30	6	التنظيم الإداري والمالي
السادس	دال	0.000	2.765	0.511	2.48	18.51	18	30	6	مبدأ العمل الجماعي
الثالث	دال	0.000	13.615	3.722	3.668	21.72	18	30	6	اتخاذ القرار
الثاني	دال	0.000	20.337	5.517	3.639	23.52	18	30	6	التقويم

جدول (13) يبين المعالم الإحصائية لمجالات المقياس وترتيبها بحسب آراء عينة التطبيق

وحدة القياس (الدرجة) ن = 180 درجة الحرية (179) مستوى الدلالة (0.05) دال إذ كانت (Sig) > (0.05)

يعزو الباحثان ظهور هذه النتائج بأنجذاب عينة التطبيق باتفاقهم تماماً إلى إن القانون (24) يمنح صلاحيات لأعضاء الهيئة الادارية في وضع تخطيط ورؤية مستقبلية تتميز بالشمولية من مجال التخطيط والرؤية المستقبلية، إذ تضمنت نصوص الفقرة (أولاً) والفقرة (ثالثاً) من المادة (10) من قانون (24) صلاحيات التخطيط والرؤية المستقبلية لأعضاء الهيئة الإدارية للاتحادات العراقية، كما يعزو الباحثان أنجذاب عينة التطبيق باتفاقهم تماماً إلى إن القانون (24) بحاجة إلى وضع تعليمات تنفيذية تساعد على تسهيلات تمكين أعضاء الهيئة الادارية في تحقيق الاهداف العامة للاتحاد من خلال توسيع حدود الصلاحيات التي تمكنهم من تحقيق الاهداف، حسب ما جاءت به الفقرة (رابعاً) من المادة (13) من قانون (24) في تحديد واجبات أعضاء الهيئة الإدارية للاتحادات العراقية، وبذلك فإن التخطيط السليم وتحديد الواجبات ووضوحها بدون إجهادات، يساعد على تحسين مستوى تمكين أعضاء الاتحادات الرياضية العراقية من رفع مستوى الاداء الإداري بواسطة فهم مسارات الخطة أو المنهاج السنوي ودور كل عضو في وضعها وتنفيذها بما يحقق للاتحاد المعني أهدافه المرسومة، إذ أنه لا يمكن تحقيق اداء اداري يتصف بالفاعلية مالم تتحدد مسارات التخطيط والرؤية المستقبلية على وفق قوانين أو لوائح تستند لقوانين يتم بوساطتها تقديم تسهيلات واضحة لرفع مستوى الأداء الإداري المطلوب، "على اعتبار أن التخطيط والرؤية المستقبلية عملية تتضمن مجموعة من النشاطات الفكرية النظرية التي تتطلب مستوى عالٍ من المهارات الفكرية لذا هو التدبير المسبق الذي يحدد مسار الأتحاد في المستقبل، فالتخطيط يعد عملية مستقبلية تهدف الى تحقيق انتقال منتظم من موقف حالي الى موقف مستقبلي مستهدف يفوقه قيمة وقدرة على الاداء الاداري والانجاز المرجو من الاتحاد". (أحمد، 2002)

كما يعزو الباحثان الاتفاق التام لعينة التطبيق الواردة في الفقرة ثانياً من مجال النظم والقوانين لهذه النتائج إلى أن القانون (24) يلزم أعضاء الهيئة الادارية في تطبيق النصوص المعمول بها في الاتحاد من خلال ما جاء في احكام الفقرات (أولاً، ثانياً، ثالثاً) من المادة (26)، والمادة (20) من القانون (24) مما تمنحهم صفة الالتزام وتمنح الاتحادات سلطة تطبيق هذا الالتزام مما يحفزهم على الرضا الذي ينعكس إيجاباً على الاداء الاداري. أما تراجع انجذاب أعضاء الهيئة للاتحادات الرياضية العراقية بعدم اتفاقهم حول الفهم

بطبيعة ارتباط القانون (24) بالقوانين الأخرى فيعزوه الباحثان إلى الازدواجية لدى بعض الاتحادات في تطبيق احكام بعض مواد القانون النافذة مما يؤثر سلباً على اشباع الحاجات التي ترتبط بالاداء الاداري لعملمهم التنظيمي على وفق النظم والقوانين، إذ نصت المادة (33) من القانون عدم توضوح لفهم عضو الهيئة الادارية بطبيعة ارتباطه بالقوانين المعمول بها على اعتبار لا يزال العمل في بعض الاتحادات بالجمع بين عضويتين، والتي جاءت تؤكد المادة (34) من هذا القانون والتي تلغي النصوص في القوانين القديمة التي تتعارض وأحكام هذا القانون، إذ ان المعرفة والالتزام بالقوانين تعطي لعضو الهيئة العامة للاتحاد دعماً يزيد من تحسين الاداء الاداري لعمله بتجنب الاخطاء ورفع قيمة العمل المخطط والمنجز والمدة الزمنية لانجازه بكل كفاية تساعد على تحقيق مطالب العمل، وبهذا فإنه لا يمكن النظر إلى القوانين بإنها وجدت فقط للتقييد وانما لتحديد وبيان الصلاحيات وشرعيتها القانونية ضمن الهيكل التنظيمي لبيئة العمل الإداري الرياضي، إذ أنه "للأداء الاداري من مجموعة عناصر يمكن توضيح أهمها في المعرفة بمتطلبات الوظيفة التي تشمل المعارف العامة، والمهارات الفنية، والمهنية والخلفية العامة عن الوظيفة والمجالات المرتبطة بها، ونوعية العمل التي تتمثل في مدى ما يدركه الفرد عن عمله الذي يقوم به وما يمتلكه من رغبة ومهارات وبراعة وقدرة على التنظيم وتنفيذ العمل دون الوقوع في الأخطاء، وكمية العمل المنجز أي مقدار العمل الذي يستطيع الموظف إنجازة في الظروف العادية للعمل، ومقدار سرعة هذا الإنجاز، والمثابرة والثوث التي تشمل الجدية والتفاني في العمل وقدرة الفرد على تحمل مسؤولية العمل وإنجاز الأعمال في أوقاتها المحددة، ومدى حاجة هذا الفرد للإرشاد والتوجيه". (اسعد، 2008)

كما يعزو الباحثان أنجذاب عينة التطبيق بتمام إتفاقهم نحو أن القانون (24) يلزم أعضاء الهيئة الادارية بالإشراف على متابعة العاملين في الاتحاد باستمرار من مجال التنظيم الاداري والمالي، وذلك لما جاء في احكام الفقرات (أولاً) من المادة (30) من القانون (24) في تحويل لجان منهم والتشديد عليهم بالإشراف والمتابعة على وفق الشروط التي يضعها الاتحاد، مما ينعكس على تحديد الجداول الزمنية التي تساعد على تحسين منظومة تنظيم العمل الاداري في الاشراف وتوافر المستوى المرجو من الاداء الاداري، أما انجذاب اجابات عينة التطبيق بعدم التأكد من أن القانون (24) يركز على تضخيم الموارد الأساسية لنجاح عمل الاتحاد، فيعزوه الباحثان إلى أن الفقرة (أولاً) من المادة (14) لم توضح النقطة (ج) منها في القانون (24) آليات أيداع وصرف التبرعات والهبات والهدايا والقروض وفقاً للقانون، وتحتاج إلى حوكمة تضمن رفع مستوى الاداء الاداري باستثمار هذه الفرص من تضخيم الموارد، وهل الامر يدفع بعمل عضو الاتحاد لجذب المتبرعين أم تطوع شخصي من الافراد أو المؤسسات، مما لها دور في تحفيز العاملين ومن ثم ينعكس ايجاباً ذلك التحفيز على الاداء الاداري لعمل الاتحاد الرياضي المعني، إذ "إن الموارد المالية اكدت على اهمية الربط بين الحوافز والنتائج المحققة التي تعد معيار لتحديد ما يستحقه الفرد من محفزات مادية ومعنوية ونلاحظ من هذا بأن التطورات التي مرت بها عملية التحفيز لم تفلح بوضع مفهوم محدد الى العملية بشكل نهائي كما انها لم تؤدي الى وضع اليات تحفيز امام المنظمات يمكن المفاضلة بينهما وتختار ما هو مناسب لها". (طاهر، 2001)

كذلك يعزو الباحثان أنجذاب عينة التطبيق بتمام إتفاقهم نحو أنه يؤكد القانون (24) على مشاركة أعضاء الهيئة الإدارية بتنفيذ الخطة السنوية من مجال مبدأ العمل الجماعي، وذلك بما أوضحته فقرات المادة (8) التي بينت مشاركة أعضاء الهيئة الإدارية فيما يخص ما له علاقة بتنفيذ الواجبات التي يقرها الاتحاد في خطته السنوية، وهذه المسؤوليات والمشاركة تعطي تدريباً عملياً لرفع مستوى الاداء الاداري وتراكماً لخبرتهم فيها، بينما أنجذاب اجابات عينة التطبيق نحو عدم اتفاقهم بأنه يدعم القانون (24) روح

المبادرة والابداع لدى العاملين في الاتحاد جميعهم، فيعززه الباحثان إلى أن نص المادة (12) من القانون(24) اعطت التمثيل الرسمي لرئيس الاتحاد ونائبه، ونص المادة (28) من القانون (24) حددت الدعم منحسراً برؤساء الاتحاد وبتجاهل لأمتيازات بقية الأعضاء والعاملين في الاتحاد وبشكل واضح وصريح، وهذا ما ينعكس سلباً على تألف العمل الجماعي ما بين الرئيس والاعضاء، ومن ثم على ادائهم الاداري، إذ "إن إدراك الفرد العامل للعدالة التوزيعية يتم من خلال المقارنة بين نسبة ما يحصل عليه من مكتسبات التي تكون مع مدخلات ومخرجات عامل اخر". (زاهد، 2011)

#### الاستخلاصات والتطبيقات:

- ✪ أن الاداء الاداري للاتحادات العراقية كان إيجابياً في ظل قانون (24) من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية، وتصدر التنظيم الإداري والمالي من الاداء الاداري في ظل هذا القانون من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية للاتحادات الرياضية العراقية.
- ✪ يحتاج مبدأ العمل الجماعي من الاداء الاداري في ظل قانون (24) إلى تعزيز من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية للاتحادات الرياضية العراقية.
- ✪ يمنح قانون (24) صلاحيات لأعضاء الهيئة الادارية في وضع تخطيط ورؤية مستقبلية تتميز بالشمولية، ويحتاج هذا القانون إلى توجيهات أو تحويل لجهة محددة لوضع تعليمات تنفيذية تساعد على تسهيلات تمكين أعضاء الهيئة الادارية في تحقيق الاهداف العامة للاتحاد من خلال توسيع حدود الصلاحيات.
- ✪ يلزم القانون (24) أعضاء الهيئة الادارية في تطبيق النصوص المعمول بها في الاتحاد ويحتاج هذا القانون إلى الفهم بطبيعة ارتباطه بالقوانين الأخرى والحد من الازدواجية في تطبيق القوانين السابقة مع هذا القانون من لدن بعض الاتحادات.
- ✪ يلزم القانون (24) أعضاء الهيئة الادارية بالإشراف على متابعة العاملين في الاتحاد بإستمرار ويحتاج هذا القانون إلى أن يركز على تضخيم الموارد الأساسية لنجاح عمل الاتحاد وتوضيح حوكمة تضمن رفع مستوى الاداء الاداري.
- ✪ يؤكد القانون (24) على مشاركة أعضاء الهيئة الإدارية بتنفيذ الخطة السنوية ، ويحتاج هذا القانون إلى دعم روح المبادرة والابداع لدى العاملين في الاتحاد جميعهم.
- ✪ تتضمن مواد القانون (24) الحد من التفرد باتخاذ قرارات الاتحاد، ويحتاج هذا القانون إلى الحد من التأثير في سير تنفيذ القرارات بعد اتخاذها في الاتحاد.
- ✪ لا بد من العمل على إعداد مسودة تعديلات للفقرة (رابعاً) من المادة (13) من قانون (24) لتوسيع حدود الصلاحيات التي تمكن أعضاء الهيئة الادارية للاتحادات الرياضية العراقية من تحقيق الاهداف، وبمتابعة تفعيل تطبيق نص المادة (33) من القانون(24) ومعالجة حالات ظاهرة الجمع بين عضويتين واحالتها إلى محكمة العدل الإداري الرياضي للنظر فيها، وتعديلات للفقرة (أولاً) من المادة (14) التي لم توضح النقطة (ج) منها في القانون (24) أليات أيداع وصرف التبرعات والهبات والهدايا والقروض وفقاً للقانون للسيطرة على حركة الموارد المالية، و تعديلات للفقرة (28) من القانون (24) لتوسيع الدعم لأمتيازات بقية الأعضاء والعاملين في الاتحاد وعدم اقتصارها على الرؤساء فقط، والعمل على إعداد مسودة تعديلات للفقرة (ثانياً) من المادة (26) من القانون (24) لتتضمن محاسبة الرئيس وعدم اقتصارها على محاسبة الأعضاء فقط.

- ☆ احمد القطامين؛ الإدارة الاستراتيجية ( حالات ونماذج تطبيقية ): عمان, دار مجدلاوي للنشر، 2002، ص 85.
- ☆ أسعد محمد عكاشة، أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي: فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2008، ص 34.
- ☆ أكرم محسن الياسري؛ تحديد أثر القوة وإدارة المعرفة في فاعلية المنظمة بحث ميدان لعينة من شركات القطاع الصناعي العراقي المختلط، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد، (4) ، العدد (14)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء 2007، ص109.
- ☆ رمضان سعد كريم وخديجة أحمد عثمان؛ التأثيرات المحتملة لعناصر الثقافة التنظيمية في الولاء التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية لمعلمي مدارس التعليم الأساسي بمدينة بنغازي: مجلة نقد وتنوير، العدد 4، كلية الآداب ، جامعة بنغازي، ليبيا، 2016، ص 198
- ☆ زاهد عبد الرحيم عاطف؛ مفاهيم جديدة في إدارة الموارد البشرية: عمان، دار الراجحة للنشر والتوزيع ، 2011، ص 312.
- ☆ طاهر محمود الكلالدة؛ الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية: عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص55.
- ☆ ميرفت علي خفاجة وفاطمة عوض؛ أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1: الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص 96.

ملحق (1) يوضح المقياس

ت	مجال التخطيط والرؤية المستقبلية	أتفق تماماً	أتفق	غير متأكد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
1	يساعد القانون (24) على تمكين أعضاء الهيئة الادارية في وضع تخطيط ورؤية مستقبلية تهيئ لمعالجة المتغيرات المحتملة.					
2	يمنح القانون (24) صلاحيات لأعضاء الهيئة الادارية في وضع تخطيط ورؤية مستقبلية تتميز بالشمولية.					
3	يدعم القانون (24) المشاركة الجماعية في وضع الخطة السنوية للاتحاد.					
4	يفوض القانون (24) مهام متابعة تنفيذ الخطة السنوية إلى أعضاء الهيئة الادارية.					
5	يسهل القانون (24) لأعضاء الهيئة الادارية بالتعرف على المشاكل التي تواجه عمل العاملين					
6	يساعد القانون (24) على تمكين أعضاء الهيئة الادارية في تحقيق الاهداف العامة للاتحاد.					
ت	مجال النظم والقوانين					
1	يدعم القانون (24) المشاركة الجماعية في وضع الخطة السنوية للاتحاد.					
2	يلزم القانون (24) أعضاء الهيئة الادارية في تطبيق النصوص المعمول بها في الاتحاد.					
3	يتيح القانون (24) تفويض لصلاحيات عضو الهيئة الادارية لإقرار اللوائح في الاتحاد.					
4	يقدم القانون (24) فهماً إلى عضو الهيئة الادارية بطبيعة ارتباطه بالقوانين المعمول بها.					

5	يحدد القانون (24) وضوح الواجبات للوصول الى الهدف المطلوب في الاتحاد.				
6	يوضح القانون (24) الضوابط والتعليمات لجميع العاملين في الاتحاد.				
ت	مجال التنظيم الإداري والمالي				
1	يمنح القانون (24) عضو الهيئة الادارية مهارات ادارية تسمح له بأداء واجباته.				
2	يخول القانون (24) أعضاء الهيئة الادارية في تطوير العاملين في الاتحاد.				
3	يلزم القانون (24) أعضاء الهيئة الادارية بالإشراف على متابعة العاملين في الاتحاد باستمرار.				
4	يلزم القانون (24) أعضاء الهيئة الادارية بعقد اجتماعات دورية مع العاملين في الاتحاد				
5	يركز القانون (24) على تضخيم الموارد الأساسية لنجاح عمل الاتحاد.				
6	يدعم القانون (24) الابتكارات التي تيسر الأعمال الادارية للاتحاد.				

ت	مجال مبدأ العمل الجماعي	أتفق تماماً	أتفق	غير متأكد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
1	يهتم القانون (24) بتعاون أعضاء الهيئة الادارية على تعديل المنهج السنوي.					
2	يحرص القانون (24) على عمل أعضاء الهيئة الادارية كفريق واحد في الاتحاد.					
3	يدعم القانون (24) سيادة جو إيجابي بين أعضاء الهيئة الإدارية والعاملين في الاتحاد.					
4	يوكد القانون (24) على مشاركة أعضاء الهيئة الإدارية بتنفيذ الخطة السنوية.					
5	يدعم القانون (24) روح المبادرة والابداع لدى العاملين في الاتحاد جميعهم.					
6	يضمن القانون (24) سلامة العاملين في الاتحاد جميعهم.					
ت	مجال اتخاذ القرار					
1	يوكد القانون (24) على أستحداث الرؤى باتخاذ القرار في الاتحاد.					
2	يوضح القانون (24) آليات صنع واتخاذ القرار في البيئة الداخلية للاتحاد.					
3	يحد القانون (24) من التأثير في سير تنفيذ القرارات بعد اتخاذها في الاتحاد.					

					يدعم القانون (24) المشاركة الجماعية للاعضاء والعاملين وتقبل الآراء في اتخاذ قرارات الاتحاد.	4
					ينضمن القانون (24) الحد من التفرد باتخاذ قرارات الاتحاد.	5
					يلزم القانون (24) بوضع برنامج زمني مناسب وتسمية المعني بتنفيذ القرار ومسائلته	6
					مجال التقويم	ت
					يفوض القانون (24) أعضاء الهيئة الادارية بتقييم مستوى الاداء للعاملين في الاتحاد.	1
					يلزم القانون (24) بالمام أعضاء الهيئة الادارية بمعايير التقويم.	2
					يدعم القانون (24) مشاركة أعضاء الهيئة الادارية جميعهم في عملية التقويم.	3
					يساعد القانون (24) بتوظيف أعضاء الهيئة الادارية التقويم في تطوير عمل الاتحاد.	4
					يدعم القانون (24) معالجة أعضاء الهيئة الادارية لحالات ضعف اداء العاملين في الاتحاد	5
					يلزم القانون (24) باعتماد أعضاء الهيئة الادارية ادوات تقويم موضوعية.	6